قضايا سياسية

اسم المقال: الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي
اسم الكاتب: م.د. مهند حميد مهيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1493
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي

The economic effects of the drop in world oil prices on the Iraqi economy

م. د مهند حميد مهيدي*

الملخص

يشكل النفط واحداً من اهم الثروات الطبيعية التي تمتلكها بعض دول العالم، حتى عُد اكتشاف النفط للمرة الاولى منعطفاً كبيراً في اقتصاديات الدول المنتجة، حتى تغيرت الانماط الاستهلاكية وفقاً لذلك وأخذت الحياة تتطور بكل مظاهرها نتيجة لعائدات النفط الي اسهمت في زيادة الدخل القومي للبدان النفطية. ان تأثر الدول المنتجة بانخفاض اسعار النفط أخذ يمارس آثاره السلبية على اقتصاداتها وكذلك على تنفيذ برامجها التنموية ، كون العائدات النفطية تمثل العصب الرئيس في تمويل تلك البرامج. فضلاً عن كون غالبية دول عالم الجنوب المنتجة للنفط هي دول ريعية يشكل النفط المتغير الاساس في تكوين ميزانياتها العامة. لذا يكون من الاهمية بمكان تناول هذا المحدد بالدراسة والتحليل بغية التوصل الى النتائج المتوخاة من الدراسة وسبل ايجاد الحلول لتقلبات اسعار النفط المستمرة.

الكلمات المفتاحية: النفط–الاقتصاد العراقي– الايرادات العامة–النفقات العامة– تقلبات الاسعار

Abstract

Oil constitutes one of the most important natural resources owned by the countries of the world, until the discovery of oil for the first time was considered a major turning point in the economies of the producing countries, until consumption patterns changed accordingly and life began to develop in all its manifestations as a result of oil revenues that contributed to increasing the national income of the oil countries. The impact of the oil-producing countries on the drop in oil prices has started to exercise its negative effects on their economies as well as on the implementation of their development programs, as oil revenues represent the main nerve in financing those programmes. In

*كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الانبار muhannadhamd84@uoanbar.edu.iq

addition to the fact that most of the developing oil-producing countries are rentier countries, oil is the main factor in the formation of their public budgets. Therefore, it is important to study and analyze this specific issue in order to reach the desired results of the study and ways to find solutions to the continuous fluctuations in oil prices..

Keywords: oil – the Iraqi economy – public revenues – public expenditures – price fluctuations.

المقدمة

تكمن أهمية النفط عالمياً من خلال توفيره لموارد مالية تعد مهمة وضرورية لتمويل الخطط التنموية وبخاصة في الدول الريعية، ويعد العراق أحد هذه الدول التي تعتمد على النفط اعتماداً كلياً، في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ويؤدي الانخفاض في اسعاره الى تراجع النمو الاقتصادي، لقد قادت الحروب التي حدثت في العراق والتغير في النظام السياسي الى ان يتبع العراق سياسة نفطية قبل عام 2003 تختلف عنها بعد عام 2003، وان التقلبات التي تحدث في أسعار النفط في أوقات الازمات تؤثر بشكل سلبي على الموازنة العراقية العامة اذ يؤثر على الايرادات والنفقات فالعراق بلد أحادي الجانب يعتمد إعتماداً كلي على مورد النفط.

أهمية البحث: تأتي اهمية البحث من خلال الاعتماد المتزايد للدول الريعية على النفط كونه يشكل مجمل ميزانياتها، ومن شأن أي تغيرات في اسعار النفط ان تؤثر على اقتصادات الدول النفطية المنتجة.

اشكالية البحث: يسعى البحث للإجابة على السؤال المحوري الاتي: **ماهي الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الدول الريعية النفطية؟** ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الاسئلة الفرعية:

- ما هي أسباب انخفاض أسعار النفط ؟
- كيف يؤثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة ؟
- ما هي مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة هذه التقلبات ؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة أساسية محورها **"تمارس تقلبات أسعار النفط دوراً سلبياً على الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض اسعاره وتذبذبها".**

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التاريخي وكذلك على المنهج الوصفي التحليلي.

أولاً: السوق النفطية(المفهوم والاثر على الاقتصاد العراقي)

المطلب الاول: السوق النفطية

تعد السوق النفطية المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلع النفطية في سعر أو زمن معلومين أو هو مكان جغرافي تلتقي فيه قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة وهي سوق شبه احتكارية تحكمها الدول المنتجة والمصدرة والدول المستهلكة الكبرى حيث تستحوذ هذه الأسواق على قدر كبير من الاهتمام العالمي وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي [1].

تتحدد الأسعار في السوق النفطية، كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب كون العرض والطلب هما المحددان الرئيسيان لسعر النفط وليس تغيرات سعر صرف الدولار فقط، ففي الوقت الذي يسهم النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني وكذلك مستويات الدخل في التأثير في حجم الطلب على النفط، فان مستويات الطاقة الانتاجية الفائضة لدى الدول الاعضاء بمنظمة اوبك وحجم الاستثمارات في توسيع الطاقة الانتاجية العالمية والازمات الجيوسياسية والكوارث الطبيعية تسهم في التأثير في حجم العرض[2].

وتتحكم ثلاث عناصر رئيسة بالأسواق هي البائعون والمشترون والسلعة موضع التداول، وان الاختلاف في احد هذه العناصر او اكثر يترتب عليه إختلاف في طبيعة السوق، وتنقسم الأسواق تبعاً لهذا الاختلاف الى عدة أنواع هي الاحتكار المطلق، والمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة، وبالطبع لا تخرج السوق النفطية عن هذا النطاق بل ان الاخيرة تشغل جزءاً كبيراً في التحليل الاقتصادي الجزئي[3] .

تشغل أسواق النفط بتقلباتها اهتمام العالم أجمع نتيجةً لتأثيرها المباشر على استمرارية الانتاج وتكلفته ويعتقدون هناك التقلبات مستمرة في أسعار النفط على المدى القصير بسبب عدم استقرار الاوضاع في مناطق الانتاج ثم تمتد الآثار الى السوق النفطية العالمية المرتبطة تكاملياً، ينتج عن هذه التقلبات ضعف الاستثمارات الجديدة في الأسواق النفطية وتوجهها الى اسواق اخرى أكثر استقرار[4] .

---

[1] عبد العلي مرابطي، لطفي بهلول: مسار السياسة النقدية في ظل تقلبات اسعار النفط ،"دراسة حالة الجزائر(2000_2017) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ماي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019، ص 13_14 .

[2] احسان بوبريمة: تقلبات الدولار ومستقبل اسعار النفط والبترودولار، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2017) العدد 461، السنة 40 ، ص16.

[3] نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين: العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بإستخدام التكامل المشترك وسببية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، العراق 2011، العدد 1، المجلد 3، ص 4 .

[4] ميثم خضير جواد، فعالية السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية في المملكة العربية السعودية مع الاشارة للعراق للمدة الواقعة (1990_2012) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد،العراق، 2016، ص53 .

والواقع ان السوق النفطية أقرب ما تكون الى سوق احتكار القلة، بعبارة اخرى لا تنطبق عليها شروط الاحتكار ولا المنافسة التامة وليس مع المميزات الخاصة بسوق المنافسة الاحتكارية بالنسبة لسوق احتكار القلة يتمثل بوجود عدد قليل من المنتجين أو البائعين ينتجون أو يبيعون سلعة قد تكون متماثلة مثل صناعة السيارات المختلفة، وان تصرفات كل بائع تؤثر في البائعين الاخرين، فالسوق النفطية هي من اسواق احتكارية القلة وتمتاز بعدد من الخصائص المشابهة لخواص سوق احتكار القلة وهي [1]:

1- خاصية التجانس في السلعة فالنفط الخام شبه متجانس كون الاختلاف بين أنواع النفط المختلفة لا تصل الى جعل النفط المنتج في مكانين مختلفين سلعتين مغايرتين لبعضهما البعض.

2- وجود عدد قليل ومحدود من البائعين والمنتجين يستحوذون على جزء كبير من العرض النفطي الدولي.

3- عدم سهولة الدخول الى السوق النفطية بسبب العوائق الطبيعية المتمثلة بكمية الاحتياطي النفطي المؤكد أو عوائق سياسية أو اقتصادية تتحدد بحجم الاستثمارات النفطية و درجة المخاطرة بالصناعة النفطية.

4- عدم حرية تحديد الاسعار ويتم ذلك بشكل موجه، اذ ان الباعة في السوق النفطية لا يقومون بشكل منفرد بتغيير سعر النفط خوفاً من ردود الفعل غير المتوازنة من منافسين وكذلك يترددون برفعها خوفاً من قيام منافسيهم بذلك أيضاً، لذلك يكون الاتجاه العام في الاجل الطويل نحو الارتفاع للأسعار وبشكل موجه بغية تحقيق مردودات عالية من الارباح.

المطلب الثاني: تقلبات اسعار النفط العالمية خلال المدة(2003-2019)

يعد العراق واحداً من أكبر دول العالم التي تمتلك الاحتياطات النفطية والتي تبلغ قرابة 112 مليار برميل، وبما ان القطاع النفطي يسهم بأكثر من 56% من الناتج المحلي الاجمالي و 85% الى 90% من موارد العملة الاجنبية لذا فإن تحسين اداء القطاع النفطي المهيمن على الاقتصاد العراقي يعتبر المفتاح في الحصول على التمويل اللازم الذي تحتاجه القطاعات الاخرى لكي ينطلق من اجل تحقيق أعلى معدلات للنمو في الاقتصاد.

لقد اتخذت اسعار النفط اتجاهاً تصاعدياً بدءاً من عام 2002 اتسم بالارتفاع، بعد ان بلغت سلة خامات اوبك24.36 دولاراً، لتواصل ارتفاعها عام 2003 الى 28.2 دولاراً للبرميل، وكان مرد هذا

[1] حسين عبد الكريم جعاز الشمري، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع الاشارة الى العراق للمدة الواقعة (1990_2012)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2016، ص32 .

الارتفاع عائدٌ بطبيعة الحال الى الخشية من حدوث نقص في الامدادات جراء التوترات في منطقة الشرق الاوسط[*]،لقد جسد غزو العراق عام 2003 الحدث الاهم لأسواق النفط بالنظر لما يحتويه العراق من كميات وافرة من احتياطات النفط الخام العالمي[1].

وفي عام 2004 واصلت اسعار النفط ارتفاعها لتبلغ اعلى مستوياتها في مارس 2005متجاوزةً حاجز الـ 60 دولاراً للبرميل، واستمر التصاعد في الاسعار في تموز 2006 بعد ان بلغت قيمة البرميل 78 دولاراً ، لكنها ما لبثت ان انخفضت في تشرين الثاني من العام ذاته الى 53 دولار للبرميل.

في العامين 2007و 2008 عاودت اسعار النفط الى الارتفاع مرة اخرى لتصل الى 90 دولاراً للبرميل، ثم ما لبثت ان اخذت بالانخفاض عام 2009 بعد ان تراجعت الى 62 دولار للبرميل، ومرد هذا الانخفاض عائد بطبيعة الحال الى طبيعة الازمة المالية العالمية، التي اجتاحت الولايات المتحدة وعمت آثارها معظم دول العالم.

لقد وصل سعر برميل النفط عام 2014 لأعلى مستوى وهو 112 دولار في مطلع العام وبداية هبوط تدريجي في اسعار النفط للعام ذاته بالتزامن مع الزيادة في المعروض من النفط الخام نتيجة لزيادة الانتاج من جهة وظهور ملامح تباطؤ اقتصادي عمل على خفض معدلات الاستهلاك اليومي للدول من جهة اخرى، ليغلق خام برنت عام 2014 عند 53 دولار ليعد ادنى مستوى له منذ 2009.ليستمر الانخفاض بعد ذلك الى 30 دولار عام 2015 و 26 دولار عام 2016، في نهاية النصف الأول من 2017، بلغ خام برنت 56 دولاراً للبرميل، ليرتفع بعد ذلك إلى حدود 61 دولاراً في نهاية الربع الثالث من ذات العام، مع إعلان لجنة مراقبة الإنتاج المؤلفة من أعضاء في "أوبك"، وآخرين مستقلين، تراجع معروض النفط في السوق.

اخذت اسعار النفط بالانهيار بشكل مفاجئ في اذار 2020، بصورة لم يسبق لها مثيل فقد تراجعت بنسبة 30% نتيجةً لانتشار جائحة كورونا وتزايد المخاوف العالمية من تفشي الوباء، بشكل اثر على الطلب العالمي على النفط ومشتقاته.

من كل ما سلف ذكره ندرك بشكل جلي ان الثبات في اسعار النفط يعد أمراً في طور المستحيل، نتيجةً لتأثر هذه الاسعار بالأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية.

---

[*] يضاف لذلك استمرار نقص الامدادات من فنزويلا عقب الاضراب العام الذي شهدته البلاد عام 2002، وكذلك النزاعات العرقية في نيجيريا فضلاً عن برودة الطقس لدى الدول المستهلكة الاساسية.

[1] جاب الله مصطفى، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، 2016 ، ص8.

المطلب الثالث: دور النفط في السياسة الاقتصادية للعراق

الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يشكل النفط الخام نسبة (95 %) من هيكل موازنته العامة، وهذا ما يؤكد على ان النفط هو حلقة الوصل المهمة التي تربط بين الاقتصاد العراقي والعالم الخارجي وان انخفاض اسعار النفط في العراق يؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي[1] .

أولاً: سياسة العراق النفطية قبل عام 2003

فيما يخص السياسة النفطية قبل عام 2003 نجد ان العوائد النفطية توزعت على القطاعات الاقتصادية كافة، الأمر الذي ادى الى تردي وضع تلك القطاعات وعدم القيام بالاعتماد على المخرجات التي توفرها المساهمة بتطوير الاقتصاد ذلك أن الدولة هي الجهة الرئيسة التي تحصل على الريع الخارجي نتيجة استحواذها على عوائده مما يؤدي الى ان تلعب الدولة دور السلطة المشرفة أو الوسيط بين القطاع المنتج للريع وبقية القطاعات الاقتصادية عبر الانفاق الحكومي للعائدات النفطية الضخمة، مما يعطي الدولة دوراً مهما ورئيساً في توزيع الريع على السكان والتأثير في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع مما يسهم في تعاظم دور الدولة في الاقتصاد، لقد تركت السياسة النفطية التي اتبعها النظام السابق آثار جداً كبيرة على القطاعات الاقتصادية فقد استأثرت بعض القطاعات على الجزء الاكبر من الاستثمار على حساب قطاعات اخرى، ولم تكن خاضعة لفلسفة اقتصادية محددة يتناسب في ظلها حجم التخصيص مع واقع القطاع[2]، فضلاً عن غياب الاهداف البعيدة بجانب ضعف الخبرة التخطيطية وقاعدة البيانات التي يتطلبها التخطيط، اذ شهدت السنوات ما بين (1981)و (1984) تدهوراً في معدلات اداء الخطط والبرامج بسبب المبالغة في تقدير الايرادات النفطية، ويظهر أثر النفط على قطاع الصناعة عبر تأثيره على الصناعة التحويلية والتي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي و التي تتمثل في صناعة البتروكيماوية ومصافي النفط، وقد سجل هذا القطاع عجز مالي على مدار السنوات (1981_1990)، اذ بلغ مقدار العجز عام 1981 حوالي (205_206) مليار دولار وتراكمت الى ان بلغت (2805) مليار دولار عام 1990، ان هذه البيانات توضح ببساطة عجز الماكنة الاقتصادية العراقية عن توفير الحد الادنى من متطلبات الحياة الاقتصادية دون الاعتماد على القطاع النفطي، وظلت هذه الظاهرة ملازمة للاقتصاد العراقي لان عملية احداث تغييرات في بنية الاقتصاد العراقي وبسبب ما

([1]) مأمون ادم معروف، أثر انخفاض أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة للعراق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس 2016، العدد 4، المجلد 7، ص 655 .

(2) عصام محمد عبدالرضا، الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 8 المجلد 24،2016، ص132.

تعرض له من ازمات ونكبات على مدى السنوات التي مضت وانما يحتاج الى صياغة وبناء يستند الى تنويع الهيكل الانتاجي و وضع سياسات رشيدة تقلل من الاعتماد على النفط ولو بشكل تدريجي [1] .

ثانياً: سياسة العراق النفطية بعد عام 2003

قاد عدم اكتراث المسؤولين في الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003، الى تدهور مستمر في القطاع النفطي، والذي يعد المورد الاساس المزود للميزانية العامة للدولة بما تحتاجه من اموال، فالطفرات الكبيرة في العوائد النفطية الناتجة عن زيادة اسعار النفط العالمية انعكست بإهمال الدولة للقطاعات الاقتصادية الاخرى، ويشير الواقع الى ان العوائد النفطية تتسم بعدم الاستقرار فلا يجوز الاعتماد عليها بشكل كلي لتمويل ميزانية الحكومة السنوية، كونها تتأثر بمستوى الاسعار ارتفاعاً وانخفاضاً، الامر الذي اخذ يثير المخاوف بشأن المستقبل الاقتصادي للعراق لاسيما عقب جائحة كورونا وما افرزته من آثار القت بظلالها على اسعار النفط العالمية.

لقد تباينت الرؤى حول السياسة النفطية الجديدة التي اعتمدتها وزارة النفط في استثمار الحقول النفطية، وان الواقع الحالي يشير الى بلورة سياسة نفطية واضحة من خلال مناقشة مستفضية تشترك فيها قيادات القطاع في دوائر الوزارة والشركات الاستخراجية وخبراء الجهات الحكومية ذات العلاقة تهدف الى استثمار الوقت بشكل أكثر كفاءة من أجل رؤية استراتيجية تحكم مسار تطوير الثروة النفطية واستغلالها بالشكل الامثل، فالعراق عملاق قادم الى السوق العالمية ولكن غزارة الاحتياطات النفطية لوحدها لا تكفي ان تجعل منه عملاقاً اذ ينبغي ادارة تلك الاحتياطات واستغلالها بحكمة، وان واحداً من اوجه الادارة الحكيمة هو السيطرة على مستوى الانتاج وتوقيته بما ينسجم مع أهداف سياسة العراق النفطية، وإلا فان سوء الادارة بما فيها الخطأ بالتوقيت قد يقود الى نتائج عكسية تماماً [2] .

ثانياً: تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي

مع كل انخفاض في اسعار النفط يخسر العراق مليار دولار عن كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط، ويمارس الانخفاض في اسعار النفط اثره على السلبي على الاقتصاد العراقي ويفاقم العجز في الميزانية العامة، وسنتناول في هذا المبحث اثر انخفاض اسعار النفط على الموازنة العامة وعلى النمو الاقتصادي.

---

[1] اخلاص قاسم نافل، دور النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، 2014، العدد 38، ص 173_174 .

[2] اخلاص قاسم، المصدر السابق، ص 178 .

المطلب الاول: اثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة نهج الدولة وفلسفتها في رسم سياستها المالية اذ انها تمكن الحكومات من ادارة شؤونها المالية وفقاً لأولوياتها السياسية واولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل الميزانية خريطة تقديرية التي تتبع اساسيات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالموارد المتولدة من قبل المجتمع والتي يجب ان تعود الى المجتمع كإمدادات وخدمات وتعد بمثابة برنامج مالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة في اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول[1] .

وكشأن باقي الموازنات الأخرى تحتوي الموازنة العامة العراقية على كلف متغيرة يمكن التحكم بحجمها، وكلف ثابتة لا يمكن التحكم بها من مثل (الرواتب، الأجور، المساعدات) إضافة إلى تخصيصات البطاقة التموينية، ،لذا تعد الموازنة أداة مهمة من ادوات السياسة المالية للدولة حيث ان اهمية الموازنة من كونها أداة لتحقيق الاهداف خصوصاً اعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال توجيه النفقات العامة وخصوصاً التحويلية منها وهي بالوقت نفسه وسيلة لتحقيق الاستخدام ومعالجة البطالة وتعبئة الموارد ورفع المستوى المعاشي للفرد [2] .

يمكن تحليل جانبي الموازنة العامة كالآتي [3]:

أولاً: جانب الايرادات العامة

تقسم الايرادات العامة بصورة عامة الى قسمين: الايرادات المحلية والتي على رأسها الايرادات الضريبية، والايرادات الخارجية كالمنح والمساعدات والقروض الخارجية والدين العام[4].

وتعد الايرادات العامة اداة مالية مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي في البلد وهي تعبر عن مجموع ما تحصل عليه الدولة من مصادرها المختلفة من اجل تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والقيام بوظائفها العامة، لقد لعبت ظروف سياسية واقتصادية في تحديد نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة قبل عام 2003 منها حرب الخليج الاولى والثانية وفرض الحصار الاقتصادي خصوصاً عندما تم منع تصدير النفط الخام العراقي عام 1991 فقد تراجعت هذه النسبة

---

[1] Cristina Blog , the Budgeting process and the Implications on social policies and poverty Reduction: Alternatives to Traditional models, National University of Rosario, Argentina, 2009, p9.

[2] نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من (2003_2007)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية، العدد13 ، المجلد 2، ص 203 .

[3] رشا خالد شهيب، قياس أثر العوائد النفطية في تحسين مسار الموازنة العامة للعراق للمدة(2003_2018)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، 2019، العدد 34، المجلد1، ص 265 .

[4] هه وار عثمان كريم، اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة(1990–2018)، مجلة جامعة كرميان، العدد2019،6، ص197.

بشكل كبير وصلت الى (62%) الا ان الوضع تغير بعد عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية والحظر الكلي على تصدير النفط الخام اذ اخذت نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة تزداد بشكل كبير تصل الى (97%) وذلك يعود الى عدة اسباب منها الاختلال الهيكلي الذي تعاني منه اغلب القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي و القطاع الصناعي وانخفاض نسبة مساهمتها في الايرادات العامة بالإضافة الى زيادة الانتاج النفطي وارتفاع اسعار النفط الخام في السوق الدولية.

ثانياً: جانب النفقات العامة

يعد الانفاق العام احد اوجه الموازنة العامة والذي يعكس مدة تطور الدولة في النشاط الاقتصادي وفاعليتها في ادارة وتقويم الاقتصاد الوطني وان هناك علاقة قوية بين حجم الانفاق العام ومعدلات نمو القطاعات الاقتصادي فكلما ازداد الانفاق العام كلما ازداد نسبة الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي زيادة القوة الشرائية وزيادة معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى.

لقد تطور الانفاق العام بشكل كبير للمدة(2003_2018) وذلك بسبب رغبة الحكومة بعد عام 2003 الى اتباع سياسة مالية توسعية من اجل تطوير الاقتصاد العراقي ومحاولة تحقيق الانتعاش الاقتصادي وبلوغ معدلات نمو مرغوبة، بالإضافة الى تزايد الانفاق العسكري بالشكل الذي جعله من اولويات الانفاق العام نظراً للظروف الامنية التي مر بها العراق.

كذلك ادى ارتفاع نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة نتيجة الزيادة الكبيرة بحجم رواتب الموظفين وارتفاع نسبة التضخم وهيمنة القطاع العام ادى الى زيادة النفقات العامة لمواجهة الفجوة التضخمية، بالإضافة الى غياب التخطيط الاقتصادي في عملية تخصيص الموارد المالية اذ ذهبت اكثر تلك الموارد للإنفاق الجاري على حساب النفقات الاستثمارية، وغياب سياسة ترشيد الانفاق الجاري وسيادة طابع التبذير والاسراف على الانفاق العام والاهتمام بالجوانب الكمالية دون الجوانب الضرورية[1] .

وأدت قلة الموارد المالية المخصصة للاستثمار من الموازنة العامة للدولة الى انخفاض نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات، بالإضافة الى عدم توفر المناخ الاستثماري للشركات الاجنبية وذلك بسبب العامل الامني والاوضاع غير المستقرة في العراق، وتقليص دور القطاع الخاص بالقيام بعمليات الاستثمار وجلب الشركات الاجنبية وحصر هذه المسالة بالقطاع العام .

من كل ما تقدم يتضح حجم التأثير لتقلبات اسعار النفط على اعداد الموازنة العامة في العراق ، والتي بدورها مارست تأثيرها على مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للعراق، ليؤدي ذلك الى لجوء العراق لسياسة مالية توسعية عام 2008 عقب الارتفاع الكبير في العوائد النفطية اذ زاد الانفاق العام

[1] رشا خالد شهيب، مصدر سابق ، ص 267 .

بنسبة 86%، كما ازداد الانفاق الرأسمالي بنسبة 140% لتزداد تبعاً لذلك الاجور بشكل كبير، ومع تراجع الايرادات العامة تبعاً لانخفاض اسعار النفط عام 2014 ولغاية الان اتبع العراق سياسة مالية انكماشية تجسدت في خفض الانفاق العام بنسبة 44%.

المطلب الثاني: اثر انخفاض اسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق

قاد انعدام كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الاقتصادية في العراق الى مفاقمة حدة الاختلالات الهيكلية التي كانت ولازالت تشكل اهم التحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وادى انخفاض اسعار النفط العالمية عقب الازمة المالية العالمية 2008 الى التأثير بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي في العراق، فبالرغم من التحوطات الكبيرة التي تبنتها وزارة المالية في موازنة عام 2008، بعد ان تم تصميمها على أساس أن برميل النفط يعادل "57" دولاراً للبرميل الواحد، غير أن سعر النفط اخذ بالانخفاض إلى اقل من ذلك بكثير حتى وصل إلى مستوى "40" دولار للبرميل الواحد في كانون الثاني 2009، الأمر الذي افرز أثراً واضحاً على الموازنة الحالية والتي تم اعادة تصحيحها لأكثر من مرة مع انخفاض أسعار النفط[1]، بشكل يوحي أن الموازنة تتقلب كلما تقلب العالم.

لقد شهد الناتج المحلي الاجمالي نمواً متواصلاً للأعوام 2005 ، 2008 ولكنه سرعان ما انخفض عام 2009 [2] ويعود ذلك إلى تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية والاضطرابات المالية في الاسواق العالمية ، وهذا يؤكد هيمنة الايرادات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي ووصلت نسبة مساهمته في اجمالي الناتج المحلي إلى (57,3%) في عام 2005 ، الا أنها انخفضت إلى (55,3%) و (40,1%) للأعوام 2008 ، 2009 على التوالي لانخفاض اسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي على النفط ، إذ انخفض معدل سعر برميل النفط الخام لعام 2009 بنسة (33,6%) قياساً مع عام 2008 الامر الذي انعكس في انخفاض القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الجارية من (86,6) تريليون دينار عام 2008 إلى (56,2) تريليون دينار عام 2009 [3] .

أن الجانب الاكبر من التطورات في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لم تكن عائدة الى النمو في القدرات الحقيقية للاقتصاد العراقي بالدرجة الاولى بقدر ما ترجع إلى تأثير الزيادة الواضحة في الاسعار اذ تؤدي اسعار النفط دوراً أساسياً في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مقابل التدني الواضح لمساهمة القطاعات السلعية الاخرى ، ومن هنا تبرز ضرورة احداث نمو في القطاع غير النفطي بغية

---

[1] رحيم حسوني زيارة، تقلبات اسعار النفط الخام العالمية واثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد 105، السنة 24، 2018، ص439.

[2] وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2009 ، بغداد ، 2009 ، ص15.

[3] وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية 2010-2011 على الموقع الرسمي للوزارة www.mop.gov-iq

جعل الاقتصاد اكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل والسعي نحو خلق بدائل لتمويل التنمية والتطور من خلال توفير مناخ استثمار محلي واجنبي وتوسيع القطاع الخاص ليأخذ دوره في خلق قاعدة تصديرية (تنمية الصادرات غير النفطية) مع ضرورة توجيه والاستثمار في القطاع الزراعي القادر على زيادة نحو الاقتصاد العراقي وتشغيل القوى العاملة مما ينعكس في النهاية على خفض نسبة الفقر والبطالة في العراق وخفض استيرادات العراقي من السلع الغذائية علماً ان العراق يتمتع بميزة تفوق الدول التي تصدر لنا السلع الغذائية من حيث توفر المياه والاراضي الخصبة وتنوع التضاريس من يعزز مكانة العراق في انتاج السلع الغذائية [1] .

ثالثاً: تداعيات تقلب أسعار النفط على الاقتصاد العراقي وسبل مجابهتها

ترتب على تقلبات أسعار النفط العالمية العديد من التداعيات، وعلى راسها التداعيات الاقتصادية اذ اسهمت عوائد النفط في زيادة الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية في العراق والدول المصدرة للنفط.

المطلب الاول: تداعيات تقلب أسعار النفط على هيكل الاقتصاد العراقي

تمتاز السوق النفطية العالمية بعدم الاستقرار على الدوام، اذ انها في مدة ما يسودها انتعاش في الطلب مسبباً ارتفاع في الاسعار وبالتالي ارتفاع في العائدات المالية للدولة المنتجة والمصدرة له وفي فترات اخرى يغلب عليها الانكماش في الطلب مصحوباً بانخفاض الاسعار ومن ثم انخفاض العائدات المالية وفي بعض الاحيان يكون عدم الاستقرار بدرجة عالية في السوق مشكلاً ما يعرف بالصدمة سواء المواتية او المعاكسة مسببة آثار على اقتصاديات الدول المصدرة، وتنحصر هذه الاثار في ثلاثة قنوات هي الهيكل الانتاجي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، توزيع الدخل بين عوامل الانتاج، الحساب الجاري وخاصة في الميزان التجاري، وعادة ما تختلف حدة هذه الاثار من دولة الى اخرى حسب طول المدة الزمنية للتغير والخصائص الاقتصادية للدولة التي تمكنها من مواجهة الصدمة [2] .

ويلاحظ أثر تذبذب أسعار النفط على اقتصاد دولة معينة وذلك خلال ميزانيتها العامة اذ تؤثر الازمات في تقلبات أسعار النفط في العالم فقد أثرت الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط اذ انخفضت الاسعار عن ما يزيد عن (147) دولار الى(32) دولار للبرميل في غضون اشهر ولم تنفع محاولات منظمة اوبك في تخفيض حجم العرض من النفط كي تعاود الاسعار الى ما كانت عليه أو وقف تدهورها وكان تأثير قراراتها محدوداً لان السوق النفطية هي أساساً غير منضبطة تماماً لان هناك دولاً

[1] وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، 2013 ، ص11 .

[2] حسين عبد الكريم جعاز الشمري، مصدر سابق، ص33 .

منتجة كثيرة خارج منظمة أوبك أو حتى بعض دول الاوبك لا تلتزم بحصصها تماماً من الانتاج فبعد تدهور أسعار النفط العالمية وما تبعها من أزمة اقتصادية كانت هي المنفذ الخطير للازمة على العراق والاقتصاد العراقي وذلك للأسباب الاتية [1] :

1- ان النفط هو المورد الاساسي للمال العام في العراق .

2- ليس للعراق محافظ أو صناديق سيادية أو استثمارية .

3- النظام المصرفي في العراق غير متداخل مع النظام المصرفي العالمي .

لقد ازدادت صادرات العراق من النفط لتصل في المتوسط الى (3) مليون برميل يومياً منذ 2014 وحتى الربع الاول من عام 2015 بالرغم من الاوضاع الامنية الخطيرة التي واجهت العراق من عام 2014 وحتى نهاية عام 2017، ثم ارتفعت الصادرات خلال الاعوام(2015_2017) لتجتاز حاجز(5،3) مليون برميل يومياً وبين هذه السنوات حدث تذبذب في الاسعار مما ادى الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي صاحبه ظهور العجز في الميزانية العامة للدولة وارتفاع نسب البطالة والفقر، اذ أثر انخفاض اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي حيث تراجعت معدلات الناتج المحلي الاجمال في العراق منذ 2014 وهو مؤشر يثير القلق بالنسبة لبلد في مرحلة النمو المدعومة بأنشطة اعادة الاعمار لا سيما في مجال البنى التحتية الامر الذي يعكس الاثر البالغ لانخفاض اسعار النفط على نسب نمو الناتج المحلي الاجمالي في ظل تدني القطاعات الاقتصادية في تكوين هذا المؤشر، بالإضافة الى ذلك يظهر تذبذب وانخفاض اسعار النفط بصورة واضحة في الموازنة العامة للدولة [2] .

يعتبر النفط المورد الاساس في عملية اعداد الموازنة العامة العراقية كونه يمثل مصدر مهم ورئيس في تحقيق الموارد المالية من العملة الاجنبية، اذ شكل نسبة مئوية بلغت (95%) من الايرادات العامة للموازنة العراقية على مدى سنين وبالتالي فان ذلك يعني ان الموازنة العامة العراقية شأنها شأن بقية الدول النامية التي تعتمد على المتغيرات الاتية [3] :

1- الطاقة الانتاجية والكميات المصدرة من النفط الخام.

2- اسعار النفط الخام والتقلبات الخارجية التي تتعرض لها باستمرار.

3- العوائد النفطية والتي تساوي(عدد البراميل المصدرة ×سعرها).

---

[1] عبد الرسول عبد الرزاق، التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية أثرها على الميزانية العراقية، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، 2009، ص 5_6 .

[2] خطاب عمران صالح الضامن، مصدر سابق، ص120 .

[3] مصعب عبد العالي ثامر حسين، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003_2015)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2017، ص 100 .

4- الموازنة العامة تساوي الايرادات العامة =(حجم النفط المصدرة× سعر النفط الخام).

ونظراً لكون الاقتصاد العراقي (احادي الجانب) اي انه يعتمد اعتماداً كلياً على العوائد النفطية في تمويل ايراداته الامر الذي يجعل من الموازنة تتأثر بالمتغيرات المذكورة اعلاه.

المطلب الثاني: آليات مواجهة التقلبات في أسعار النفط

ان تواتر الازمات والنكبات بشكل مستمر، فضلاً عن وحدوث تقلبات في اسعار النفط وعدم استقرارها يمثلان فرصة للاستفادة من هذه التجارب من أجل بناء اقتصاد عراقي متنوع يقوم على قاعدة واسعة من القطاعات وليس على قطاع النفط فقط، وعليه يجب ان يقوم العراق على انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي اذ انه طالما بقي العراق معتمداً على الموارد المتآتية من القطاع الاستخراجي في تكوين مداخيله وناتجه المحلي، فانه لن ينفك من الوقوع في الازمة تلو الاخرى متأثراً بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب الاسعار في الاسواق العالمية لهذا المورد لذا يجب البحث عن البدائل على المديين القصير والطويل على وفق استراتيجية معينة، وتتضمن سياسة التنويع الاقتصادي، على تنويع الهيكل الانتاجي وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد على وارد القطاع النفطي، التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع نطاق الانشطة الاقتصادية سواء في الانتاج أو التوزيع للسلع والخدمات مما يعزز استقرار الاقتصادات بتنويع قاعدتها الاقتصادية [1] .

للسياحة أهمية كبيرة في التنويع الاقتصادي للبلد اذ تخطت السياحة بمفهومها المعاصر كونها سفر وفعاليات ترويجية الى نوع من الصناعة لها مقومات كباقي الصناعات من المادة الخام ورأس المال والسوق والعمل والنقل، اذ تمتاز السياحة في العراق بميزة تنافسية ديناميكية نظراً لما يمتلكه البلد من امكانات سياحية متنوعة، الا ان هذه الامكانات لم تترجم بصورة صحيحة الى الانجازات الممكنة فيما لو تم استغلالها ضمن برنامج عمل متكامل من خلال استراتيجية وطنية لتنمية وتطوير السياحة العراقية، ان السياحة تعد احد مرتكزات الاقتصاد الوطني لما تحققه من موارد مالية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية، كما تسهم في توفير فرص العمل من خلال استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة، فضلاً عن تحقيق حصيلة من النقد الاجنبي وتحسين الهيكل الاقتصادي، فضلاً عن اهميتها الاجتماعية والثقافية النابعة من الاختلاط بشعوب الدول الاخرى ومعرفة عاداتهم وثقافاتهم وتقاليدهم، ولكون العراق يعتبر بلداً

[1] حسين علي الكرعاوي، سلطان جاسم النصراوي، الاقتصاد العراقي بين أزمتين: التداعيات والحلول الممكنة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2020، العدد 35، المجلد 9، ص 306 .

سياحياً يجب الاهتمام بتطوير الصناعة السياحية نظراً لما تقدمه من دوراً مؤثراً في دعم عملية التنمية الاقتصادية [1] .

وفيما يتعلق بمعدلات الضرائب والرسوم لا بد من القيام بإصلاحات جذرية في النظام الضريبي وتنمية موارده ورفع كفاءة كوادره، حتى تأخذ الضرائب والرسوم دورها كرافد حقيقي لموازنات الدولة العامة، فانخفاض معدلات الضريبية يرجع الى عدم كفاءة الادارة الضريبية وعدم ملائمة الهيكل الضريبي، وتهرب اصحاب الدخول العليا من الضرائب اما بسبب نفوذهم في اجهزة الدولة او بسبب تعاطي الرشوة من قبل موظفي الجباية، اضافة الى انخفاض الوعي الضريبي لدى الافراد المكلفين، وعدم كفاءة جهاز التحصيل وجمود النظام الضريبي، ففي ظل عجز موازنة الدولة الناتج من انخفاض اسعار النفط العالمية لا بد من اعتماد الضرائب المباشرة كوسيلة لتحصيل موارد الدولة اضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية على اعتبار ان الضرائب المباشرة تصيب الطبقة الغنية بالدرجة الاولى كما انها قابلة للتكيف والتصاعد بحسب وعاء الضريبة، فإذا كان دخل الفرد متواضعاً بالكاد يكفي لسد حاجاته الضرورية فالضريبة المباشرة عندئذ لا تتناوله حتى لا تزيد من ارهاقه ومقدرته على الاستهلاك لسد حاجاته الاساسية اللازمة لاستمراره في العمل والانتاج [2] .

بالإضافة الى ذلك هناك العديد من الامكانات في العراق التي تسهم في تفعيل دور القطاعات الانتاجية والخدمية وتعجيلها اذ يحظى العراق بثروات كبيرة ومواد أولية من النادر وجودها وتوفرها في دولة ذات مساحة مقاربة لمساحة العراق، الى جانب التنوع الجغرافي (التضاريسي والمناخي) وجميعها تشكل المستلزمات اللازمة لتنمية هذه القطاعات وتنقلها من دورها المحدد والضيق جداً نسبة الى ديناميكية تنمو بشكل مستمر وفيما يأتي تحديد تلك الامكانيات مثل (الموارد الطبيعية وتشمل الثروة الهيدروكاربونية النفط والغاز الطبيعي الحر والمصاحب والثروة المعدنية والزراعة والموارد المائية والموارد البشرية) [3] .

كذلك يسهم تعزيز دور القطاع الخاص في مواجهة تقلبات اسعار النفط اذ ان الدعوة لتفعيل اقتصاد السوق وتطوير مؤسساته لزيادة الانتفاع من موارد البلاد الاقتصادية الطبيعية منها والبشرية تحتم العمل على اطلاق الحرية لنشاط القطاع الخاص الاستثماري والانتاجي مع مراعاة تقليص دور الدولة

---

[1] مصعب عبد العالي ثامر حسين، مصدر سابق، ص 118 .

[2] حيدر كاظم مهدي، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2015، العدد1، المجلد 5، ص 117 .

[3] سكنة جهية فرج، نعيم صباح جراح، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003_2016)، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، 2018، العدد 35، المجلد 34، ص 78 .

الاقتصادي في حدود توفير المناخ الاستثماري الملائم لنشاط القطاع الخاص وتنظيم المنافسة والتوازنات الاقتصادية الكلية واقامة مشاريع البنية الاساسية لتعزيز القطاع الخاص[1] .

الخاتمة والاستنتاجات:

سيقود الانخفاض في اسعار النفط العالمية الى حرب الاسعار، للمحافظة على الحصة النفطية، فالسوق العالمية للنفط ليست ثابتة فهي تتذبذب من حين الى آخر ومن مدة زمنية الى اخرى ويعزى هذا التذبذب لأسعار النفط الى حدوث الازمات الاقتصادية العالمية والنكبات والحروب وان اغلب الدول التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط هي الدول الريعية ومنها العراق، نتيجة اعتماده الكلي على النفط في تمويل الميزانية العامة من ناحية استخراجه، تكريره، تصديره اذ ان ايرادات النفط تشكل نسبة كبيرة من الميزانية العراقية العامة وان حدوث اي تقلبات في الاسعار العالمية للنفط يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد، اذ سيؤثر على الايرادات العامة والنفقات العامة في الدولة مما يؤدي الى حدوث ازمة اقتصادية في البلد بسبب اعتمادها على هذا المورد، وبسبب ما حدث في العراق من حروب قبل عام 2003 وما بعده، يستلزم من الحكومات العراقية القيام بخطط مستقبلية لتنمية قطاع مورد النفط وتطويره بشكل أفضل، وعليها وضع خطط أخرى للاعتماد على البدائل في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي والسعي الى تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة التقلبات في اسعار النفط وذلك من اجل وجود بدائل تمويلية اخرى للموازنة العامة، ومن كل ما تقدم ذكره يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

1- النفط من الموارد الطبيعية المهمة في العالم وبخاصة الدول الريعية.
2- ان حدوث الازمات والحروب يؤدي الى حدوث تقلبات في أسعار النفط.
3- الحدوث في تقلبات اسعار النفط يؤثر بشكل سلبي على العراق فهو يؤثر على الميزانية العامة للدولة وذلك لان العراق يعتمد اعتماداً كلياً على النفط في تمويل الموازنة العامة.
4- يجب على الحكومات العراقية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة التذبذبات في الاسعار النفطية العالمية اذ ان وجود البدائل في تمويل الموازنة العامة العراقية دون النفط يؤدي الى النمو والتطور الاقتصادي.
5- ان لم يعمل العراق على تقليص نفقاته الحكومية، وإصلاح نظامه الاقتصادي ومؤسساته التي تعاني من الروتين والبيروقراطية والفساد المالي والإداري وتنويع مصادر الدخل، وإيجاد حلول سريعة لتوفير الأمن والاستقرار، فإن ذلك قد يضغط مستقبلا لتشكيل أقاليم جديدة تعلن انفصالها عن المركز، وهذا ما لا نتمناه لأنه سيساهم في تقسيم العراق ويضعفه.

[1] حيدر كاظم مهدي، مصدر سابق، ص 118 .